البرنامج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

لحزب العدالة والإصلاح

الثوابت والمبادئ والغايات

مقدمة:

الحزبُ تنظيم سياسي وطنيّ، يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلميّة ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقًا لمواد الدستور وقوانين الاحزاب والانتخابات.

ويسعى حزب العدالة والاصلاح إلى بناء استراتيجية واضحة المعالم يتم الاعتماد عليها في تحديد الغايات التي نشأ من أجلها الحزب، ولتكون معيارا لقياس الأداء وليكون أعضاء هذا الحزب على دراية كاملة بنهج عمل الحزب في مسيرته الوطنية، عبر مشروع التحديث الاقتصادي لتحول الدولة الى دولة الانتاج وتطوير الموارد البشرية عبر انجاز الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية وتحقيق حلم تطوير النظام التربوي نحو التعليم التقني والتكنولوجي وتغيير مفاهيم الشباب والمجتمع باتجاه المجتمع الريادي المنشود.

لقد قدمت الرؤية الملكية والأوراق النقاشية بوصلة الاتجاه نحو تحقيق المنعة المجتمعية حين رسمت للمشهد الداخلي الخطوط العامّة في التعامل مع المتغيرات التي طرأت على طبيعة حركة المجتمعات والأنظمة والاستجابة لها؛ نتيجة تعرض المنطقة لتصدعات إقليمية أثّرت في استقرار مجتمعاتها.

أن حزب العدالة والاصلاح هو الخيار المنشود لتحقيق المطلوب لاعتماده الى جانب النخب على الفعاليات الشبابية والنقابية والعمل في روية حديثة تزاوج بين اليسار واليمين الذي يحقق معظم مطالب العامة الى جانب النخب أي أنه حزب الطبقة الوسطى والفقيرة وهي عماد المجتمع الاردني الشاب ، وهو النموذج الفريد اقتصاديا مع التأكيد على ما تحمله أفكار الحزب بضرورة العمل لخدمة الوطن والمواطن من خلال ترسيخ الثوابت الأردنية ومفاهيم الحرية والمساواة

والعدالة وتكافؤ الفرص بين الأردنيين كافة على اختلاف أصولهم وعقائدهم؛ عملًا بالدستور الأردني، منطلقًا من فكرة الإيمان بالديمقراطية والتعددية، وصولًا إلى دولة يسودها القانون.

ان حزب العدالة والاصلاح حزبا هاشمي الولاء، أردني الانتماء، يقدم البرامج القادرة على تحقيق مصالح الدولة وتحقيق التنمية والتقدم ضمن إطار فهم دقيق للتنوع في إطار الحفاظ على الهوية الوطنية الاردنية

إنّ حزب العدالة والاصلاح جزء من الحراك الشعبي الأردني المطالب بالإصلاح، ولأنّه يمثل الضمير الأردني الحي، ويجسد الأخلاق الأردنية الأصيلة التي ترفض العنف والإساءة للرموز الوطنية الأردنية.

وفي الشأن الفلسطيني طالب الحزب دائمًا بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، مع المحافظة على حق العودة والتعويض المقدسين غير القابلين للتصرف، وهما من شعارات الحزب في ما يخص عدالة القضية الفلسطينية.

ولأنّ النية الصادقة يجب أن تكون مقترنة بسياسات وأفعال إيجابية؛ كي ترضي طموحات المواطن الأردني، وكانت سياسات حزب العدالة والاصلاح الأردني متناغمة ومتفقة تمامًا الكلمتين التي تزينان اسمه، فأعضاء الحزب ينتمون إلى مختلف الشرائح الاجتماعية الأردنية، ولا يفرق

الحزب بين أعضائه، وتنوع الأصول والمنابت في فكر حزب العدالة والاصلاح ميزة رائعة يمتاز بها المجتمع الأردني.

الرؤية:

يؤمن حزب العدالة والاصلاحة بالدور المحوري للاقتصاد في تحقيق الاستقلال السياسي وتحقيق السلم المجتمعي، ولذا فهو في رؤيتنا، عصب الحياة في مختلف جوانبها، السياسية والاجتماعية.

ونحن نسعى انطلاقا من هذه الوضعية الى وضع الاردن على طريق التنمية المستدامة، بما لا يخل بالاستقرار المجتمعي ويحقق العدالة المنشودة، كما ترتكز هذه الرؤية على ضرورة انبثاق النموذج التنموي من الذات، مع ضرورة الاستفادة من النماذج التنموية الحديثة.

ولتحقيق ذلك لابد من الآتي:

1ـ لدى الاردن موارد اقتصادية ضخمة، ومتنوعة، تحتاج إلى حسن استغلال واستثمار.

2ـ اعتبار القوة البشرية مصدرًا للتنمية الاقتصادية،

3 ـ لدى الاردن ميزات تنافسية، في عدة مجالات اقتصادية، لاسيما في الجانب الزراعي والصناعي والتجاري، تمكنه على المدى القريب من الالتحاق بركب الدول المستقرة اقتصاديا.

4- الموقع الجغرافي المتميز للأردن، والذي يؤهله للقيام بأدوار اقتصادية، لاسيما في مجال التجارة، بما يحقق له ريادة في هذا المجال.

5- إمكانية التكامل والتعاون على النطاق الإقليمي في مجالات اقتصادية متعددة.

المبادئ:

ونحن نسعى في حزب العدالة والإصلاح إلى تحقيق تلك الرؤية في ضوء المبادئ والمحددات التالية:

- وظيفة الدولة في المجال الاقتصادي تتمثل في التنظيم والرقابة وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال مشروعات وطنية تتحقق من خلالها التنمية المستدامة.

- تبني سياسة السوق كأساس للتنمية الاقتصادية، وفتح مجالات شراكة بين القطاع الخاص والعام بما يحقق المصلحة المشتركة.

- مكافحة كل أشكال الفساد والكسب غير المشروع والاحتكارات وكل ما يمثل عقبات في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي.

- الموارد البشرية عنصر رئيس للتنمية الاقتصادية، ويمكن استثمارها من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ـ التواصل الفاعل مع المؤسسات المالية الدولية.

ـ تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة لما لها من أثر بالغ في تحقيق النمو الاقتصادي، والتوازن بين جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع الاستثمارات الوطنية بما يحقق الازدهار للصناعات الوطنية وإعطائها ميزات تنافسية.

ـ تكوين شراكات عربية وعالمية.

ـ احترام الملكية الفردية والمنافسة وحرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال بشكل لا يتعارض مع العدالة الاجتماعية والحفاظ على حقوق العاملين.

الأهداف:

ويمكن ترجمة هذه الرؤية، إلى مجموعة من الأهداف العامة، وتتمثل في الآتي:

أولا:ـ تحقيق التنمية المستدامة:

ويمكن بيان معالم ومكونات التنمية المستدامة على النحو التالي:

*البعد الاقتصادي: حيث توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها.

*البُعد البيئي: حيث تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل في:

1- الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة.

2- التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

*البُعد الاجتماعي: حيث أن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم.

*البُعد التكنولوجي: حيث تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية، والوصول إلى نقطة التوازن بين الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، وتفادي تكرار أخطاء التنمية.

ثانيا: ـ الاكتفاء الذاتي خاصة من السلع الغذائية الإستراتيجية:

أصبحت قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا المثارة في عالم اليوم حيث تحتل أهمية قصوى في ظل تزايد السكان المطرد ونقص الموارد. كما تأخذ أهمية قصوى خاصة في ظل الأزمة الغذائية التي تمر بها معظم دول العالم، والتي تمثلت

في تناقص إنتاج أهم السلع الغذائية وتزايد الطلب عليها والارتفاعات القياسية في الأسعار بشكل يفوق القدرة الشرائية لدى الأفراد مما أدَّى إلى حدوث كثير من الاضطرابات السياسية في بعض دول العالم.

والاكتفاء الذاتي، خاصة من السلع الغذائية الاستراتيجية، كالقمح، والأرز، وغيرها، يعني القدرة على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجات المجتمع الغذائية محليا بهدف التقليل من مستوى التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى وبالتالي تحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في قراراتنا ومواقفنا الدولية والداخلية.

ثالثا: ـ خفض معدلات البطالة ومعالجة الاختلالات الهيكيلية المسببة لها:

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلي نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في اقل قدر ممكن من الزمن.

ونحن نرى أن أسباب البطالة في الاردن، متوطنة ومتجذرة، وليس من اليسير القضاء عليها، ومن بين تلك الأسباب:

ـ تباطئ معدلات النمو وانخفاض معدلات الاستهلاك الكلي.

ـ انخفاض المدخرات المحلية والاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية.

ـ عدم مرونة سوق العمل الاردني، وضعف نظم التعليم والتدريب عن ملاحقة التغير في سوق العمل.

ـ انخفاض معدلات البحوث والتطوير اللازمة لتحسين وتطوير المنتجات.

ـ انخفاض معدلات التصدير ومستوي الجودة.

ـ سوء إدارة برنامج الخصخصة وما شابهه من فساد أضاع حقوق العاملين، دون وجود بديل مناسب يستوعب هذه العمالة.

وترتكز إستراتيجيتنا في معالجة هذه الظاهرة على بعدين

أولا: البعد طويل المدى يتمثل في:

1- زيادة الإنتاجية:

حيث تؤدي زيادة الانتاجية إلى رفع معدل الطلب على العمالة، وهو ما يعني زيادة الطلب الكلي، مما يؤدي في النهاية رواج اقتصادي.

2ـ دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

فزيادة نمو المشروعات الصغيرة أصبح مدخل ملائم للدول النامية للوصول إلي معدلات النمو المرغوبة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم خفض معدلات البطالة، ورغم ذلك لم تجد المشروعات الصغيرة حتى الآن الاهتمام الذي يتناسب مع أهميتها، وما زالت تعاني من مشاكل مزمنة؛ وتظل القضية الرئيسية وهي عدم وجود خطة عامة يتم من خلالها إنشاء مثل هذه المشروعات؛ ولا يوجد معلومات مسبقة عن احتياجات السوق، وبالتالي يتم إنشاء صناعات مكررة ومتشابهة الأنشطة تتزاحم بالسوق المحلية؛ مما يزيد من صعوبات تسويقها، وبالتالي زيادة فرص تعثرها.

3- التوسع في الزراعة:

تعتبر الزراعة وما يقوم عليها من صناعات من النشاطات المهمة في الاردن التي يجب أن تتجه الدولة لتشجيع الاستثمارات فيها وما يرافق ذلك من استصلاح أراضي جديدة ومد طرق واستخدام وسائل ري حديثة لضمان أفضل استغلال للمياه ومقاومة كل الأنشطة التي تؤدي إلى تقليص المساحات المزروعة.

4- السياحة:

تعتبر السياحة من القطاعات الهامة والمؤثرة في الاقتصاد الالاردني والتي تستوعب عدد كبير من العمالة إلا أنها لم تلاقي الاهتمام المناسب سواء على مستوى تحسين الخدمات السياحية أو نشر الوعي في التعامل مع المناطق السياحية

والأثرية وتوفير التدريب المناسب للعاملين في قطاع السياحة أو على مستوى التسويق مما أدى في النهاية إلى تراجع مطرد في عدد السائحين.

ونحن في حزب العدالة الإصلاح نؤمن بالدور الهام الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد الاردني ونسعى لتطوير الخدمات السياحية وتوفير برامج وعي وتدريب للمتعاملين في المناطق السياحية وعمل حملات تسويقية للتعريف بالسياحة في الاردن.

ثانيا: بعد قصير المدى ويتمثل في:

• الاهتمام بالتعليم الفني وتشجيع الاردنيين على الالتحاق بالمعاهد التدريبية من أجل توفير عمالة ماهرة تتناسب مع متطلبات السوق.

• زيادة الإنفاق على برامج التدريب بما يتناسب مع متطلبات العمل.

• دفع الشركات الكبيرة للقيام بدورها نحو المجتمع وتشجيعها بكافة الوسائل الممكنة.

• زيادة الدعم للشركات كثيفة استخدام العمالة وتقديم إعفاءات ضريبية لهذه الشركات.

• النظر في تقديم قروض ميسرة من خلال البنوك العامة والخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجال الزراعي.

• زيادة حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المقاولات العامة التي تطرحها الدولة حتى لا يستحوذ عليها الشركات الكبيرة بما يفتح مجالات أكبر للتوظيف.

• إعادة مشروعات الأسر المنتجة وتوفير الدعم المناسب لها من وسائل تمويل مبتكرة وأسواق وخدمات لوجستية.

ثالثًا:ـ خفض معدلات الفقر:

مشكلة الفقر أصبحت ذات أولوية خاصة في التصدي لها، لما لها من تأثير متعدد الجوانب على الدولة الاردنية، ومن ثم توجهت جهودنا في حزب العدالة الإصلاح إلى تخفيض الفقر بجميع صوره وأشكاله: من عدم كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأساسية، وعدم إمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية الضرورية، وانعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وانخفاض الوضع الاجتماعي والسياسي.

وإستراتيجيتنا في هذا الصدد تقوم على أربعة محاور رئيسية:

المحور الأول: تغيير المفاهيم المتأصلة داخل نفوس أفراد المجتمع التي تتعلق بنظرتهم للدولة بأنها الراعي الأساسي الذي يجب عليه توفير كل شيء لهم.

المحور الثاني: النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التوسع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق التنمية الريفية والزراعية، بالإضافة إلى تعزيز النمو في غور الاردن، والمناطق الزراعية مثل سهول حوران.

المحور الثالث: فيتعلق بالتنمية البشرية، وما يرتبط بذلك من تطوير في مجالات التعليم والتدريب والصحة، بالإضافة إلى النهوض بمؤسسات المجتمع المدني لتمارس دورها المنشود في الارتقاء بالمجتمع.

المحور الرابع: يرتبط بالرفاهة الاجتماعية وسياسات الضمان الاجتماعي والدعم.

رابعا: خلق قاعدة تصنيعية متطورة:

تعتبر الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أو النامية لدرجة أنها أصبحت مؤشرًا لقياس التقدم الاقتصادي.

ويحتل القطاع الصناعي درجة عالية من الأهمية في الاقتصاد الاردني، تزداد بصفة خاصة مع التطورات المحلية والدولية التي شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية القرن

الحادي والعشرين، حيث تلعب الصناعة دورًا كبيرًا في توفير فرص العمل والحد من مشكلات البطالة، هذا بالإضافة إلى دورها في تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد ودعم القدرات التصديرية للبلاد.

ولذا فأننا نؤمن أن التنمية الاقتصادية في الاردن تعتمد بدرجة كبيرة على تنافسية ونمو قطاع الصناعة، وهناك إجماع متنامي على أن الصناعة سوف تكون بمثابة محرك النمو من أجل مستقبل أفضل لليلاد.

ونحن نهدف في حزب العدالة الإصلاح إلى توفير بيئة ملائمة يستطيع القطاع الخاص أن يتولى فيها قيادة النمو ويحقق للصناعات الاردنية قفزة واسعة على صعيد التنافسية العالمية.

وتقوم استراتيجياتنا على ضرورة إعادة هيكلة قطاع الصناعة الاردني وإعطاء الأولوية لصناعات التكامل الإقليمي من خلال خريطة إقليمية للاستثمارات الصناعية على المستوى االوطني بالشكل الذي يضمن ثقة المستثمرين في ضخ رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الاردني.

وتتضمن هذه الإستراتيجية عدة محاور أهمها:

1- تنظيم تدخل الدولة سواء في مجالات التطوير أو الرقابة على معايير الجودة.

2- وضع سياسات لخلق طلب فعال على المنتج الاردني داخلياً وخارجياً.

3- العمل على زيادة القدرة التنافسية للصناعة الاردنية.

4- الاستمرار في تنفيذ برنامج تحديث الصناعة.

5- الإسراع بإنشاء المحاكم الاقتصادية لتقليل فترات التقاضي في المنازعات التجارية.

6- إزالة الفجوة التكنولوجية بيننا وبين الغرب.

7- زيادة القدرة التنافسية للمنتج الاردني في السوق المحلي والأسواق الداخلية .

8- زيادة وتحفيز الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات الاردنية.

ونرى أن الانطلاقة الأساسية تبدأ بإنشاء قاعدة بيانات للطاقات التصنيعية وحصر أهم الطاقات الإنتاجية والتصنيعية المتواجدة بالقاعدة الصناعية الالاردنية وما بها من آلات ومعدات متميزة وماكينات التشغيل التي تعمل بالتحكم الرقمي وحصر الجهات التصنيعية التي تخدم هذه الصناعات وتساهم في تعميق التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية.

الوسائل:

وتحقيق هذه الأهداف فإن حزب العدالة الإصلاح و يعتمد بعض الوسائل والآليات الأولية وهي كالآتي:

ـ توفير البيئة السياسية الآمنة والمستقرة وخلق مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والخارجية.

ـ التركيز على ثقافة النهضة الاقتصادية واستخدام كافة الوسائل الإعلامية والثقافية والاجتماعية بحيث تكون النهضة ثقافة لدى المجتمع

.

ـ الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من أجل بناء اقتصاد إنتاجي قائم على الخبرة والكفاءة والتكنولوجيا الحديثة.

ـ تبني مفهوم اقتصادي إنمائي واقعي يعتمد على المعايير العلمية بعيدا عن المفاهيم السائدة الشعوبية السائدة.

ـ إعادة هيكلة القطاعات الإدارية والاقتصادية بالدولة واستخدام تقنيات الإدارة العلمية الحديثة.

البيئة الاقتصادية:

ونجاح تلك الرؤية، وتحقيق تلك الأهداف، يتطلب بيئة اقتصادية مواتية، نراها تتمثل في المرتكزات التالية:

1- دور الدولة وعلاقتها بالقطاع الخاص

ويمتثل في العناصر التالية:

•إعادة النظر في سياسات الخصخصة.

•استمرار ملكية الدولة للمشروعات التي تتعلق بالأمن الوطني كالمياه والكهرباء.

•الاهتمام بالنقابات العمالية والمهنية وإعطاءها كافة الضمانات للعمل ضمن إطار القوانين السائدة.

•البدء في حوسبة وأتمتة كافة الخدمات الحكومية لتخفيف الضغط على الوزارات والمؤسسات الحكومية وتوفير الوقت والجهد والمال.

•حماية التجار والحرفيين وصغار المستثمرين من المنافسة غير العادلة أمام المؤسسات الكبرى.

•دعم تطبيق نظام اللامركزية في المحافظات وعمل موازنات خاصة لكل محافظة بما يتناسب مع مصادر دخلها وحجم الإنفاق وعدم تحميل الموازنة العامة للدولة بأعباء إضافية.

•حماية المزارعين ضد أخطار الكوارث وتطوير برامج للتأمين الزراعي.

2- السياسة المالية والضريبية والاستثمارية

يؤمن حزب العدالة والإصلاح بسياسات مالية وضريبية واستثمارية يرى فاعليتها في تحقيق رؤيته وتتمثل في الأتي:

•تخفيف الأعباء الضريبية على الفئات ذات الدخل المتوسط والمنخفض وزيادة حد الاعفاءات وتقليل عدد الضرائب وإلغاء الضرائب الإضافية.

•تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها ركيزة الاقتصاد الوطني وتوفير الدعم والتمويل اللازم لها من خلال برامج حكومية متخصصة.

•دعم استقلالية البنك المركزي والعمل على تحويل الاردن إلى مركز مالي عالمي.

•العمل بنظام الضرائب التصاعدية مع وضع حدود قصوى وزيادة مدة الاعفاءات الضريبية للصناعات الناشئة خاصة كثيفة استخدام العمالة.

•إعادة النظر في سياسة الدعم وتحويله إلى دعم نقدي بشكل تدريجي لضمان وصوله إلى مستحقيه مع وضع سياسات تضمن التوزيع العادل للدعم بما يتناسب مع الأسعار على أن يراجع الدعم بشكل دوري على حسب مستويات التضخم.

•إصلاح نظام التقاضي في القضايا المالية والاقتصادية وتخفيف الإجراءات القانونية لبدء أنشطة جديدة.

•دعم إنشاء المناطق الاقتصادية وتوفير البنية الأساسية المطلوبة وتشجيع الاستثمار في هذه المناطق .

•مراجعة سياسة الخصخصة وتوخي الحذر في بيع أصول الدولة والتفرقة بين الشركات التي تحقق أرباحاً وتلك التي تحقق خسائر مع الوضع في الاعتبار الأهمية الإستراتيجية للشركات المملوكة للدولة.

•الارتقاء ببورصة الأوراق المالية وتطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها.

•دعم أسواق البيع الآجل من أجل زيادة القدرة على التنبؤ والحد من تأثير الذبذبات في أسواق المال على الاقتصاد الوطني.

3ـ التجارة والتكامل الاقتصادي

ويمتثل في العناصر التالية:

•العمل على تحسين وضع الاردن في تقارير المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين.

•طرح حزمة من القوانين لتسهيل وجذب الاستثمارات الخارجي المباشرة وغير المباشرة خاصة الاستثمارات طويلة الأجل.

•التعاون مع كافة المؤسسات المالية العالمية والاستفادة من خبراتها في التعامل مع الدول النامية مع إدخال التعديلات التي تتناسب مع طبيعة المجتمع الاردني.

•تنفيذ مشروعات شراكة وفتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية.

•تشجيع المستثمرين الاردنيين على التصدير لدول الخليج العربي واوروبا وتوفير الدعم المناسب لهم .

•توسيع مجالات التعاون مع القطاع الخاص والجامعات في مجالات تطبيقات البحث العلمي.

•التشجيع على تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والقابلة للتصدير.

•تطوير البنية الأساسية من طرق وموانئ وتطوير النقل بكافة أنواعه مع إمكانية الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشروعات.

•تقوية العلاقات مع الدول النامية وتعزيز التعاون التجاري خاصة مع دول شرق أسيا وأمريكا الجنوبية ومشاركة التجارب الناجحة مع كل من هذه الدول.

•استغلال موقع الاردن التجاري في جعلها مركز استثمار عالمي.

•الاهتمام الخاص بميناء العقبة وما يمكن القيام به من مشروعات خدمية ولوجستية للسفن العابرة.

أهداف الحزب:

التعليم :

العالم تغير فعلًا، وهي الحقيقية الثابتة كل مدقق في طبيعة ما يحدث في نمط الاقتصاد العالمي وطرق التعليم وأساليبه وحتى في سيكولوجيات البشر وثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

صحيح أنه وعبر التاريخ، لم يكن التغيير يحدث بشكل مفاجئ وإنما بشكل تدريجي ولكن الصحيح أيضًا أن أحداثًا تاريخية كالحروب والازمات المتنوعة كمثل الاوبئة والامراض سرعت من وتيرة التغيرات التي تحصل في الانسان وبيئته وربما أيضًا بطئت أحداثًا من طبيعة بعض التغيرات وفي شواهد التاريخ كثير من الامثلة عن النموذجين إلاَّ أن الزمن الحالي وبفعل التطور التكنولوجي المتسارع والكبير فقد أصبحت التغييرات تأخذ طابعًا أكثر وضوحًا وفي وقت أقصر بكثير مما يعتقده الكثيرون وفي نموذج التعليم وتطور أدواته مثالاً حيًا على ذلك . وهنا حتى لا يذهب البعض الى التفكير في ما طبق من نموذج للتعليم عن بعد في بلد هنا او هناك فانا أتحدث عن أوسع من ذلك بكثير أي أنماط السلوك وطرائق التدريس وأساليب التعليم ووسائل التعليم وتكنولوجيا التعليم وثقافة المدرسة والاسرة وطرق التدريب وبرامج التدريب وخصائص المعلمين والمتعلمين وغيرها الكثير.

صحيح أنَّ للتاريخ منطقه في التطور التدريجي البطيء في معظم الأحيان حتى يعجز معظمنا عن مراقبة التطور الحاصل من حولنا ولكن التسارع اليوم ليس كالأمس ولكن علينا فقط رصد النبض القوي الخافت للتحولات الكبرى التي تحدث حولنا دون ان يشغلنا ضجيج الأحداث والحروب والنزاعات والفوضى عن مشاهدة ما يحصل فعلًا والتعليم اليوم مثالًا حيًا لذلك.

وفي إطار التطور والتسارع لابد من ذكر حقيقة تربوية معروفة كمسلمة أنّ الطالب محور العملية التعليمية -التعلمية، إلا أن التجارب أثبتت أن المعلم هو الركيزة الأساسية في أي نظام تعليمي، وبدونه قد لا يستطيع أي نظام تعليمي تحقيق أهدافه حتى مع مناهج وكتب جديدة على أهميتها وضرورتها العاجلة، ومع دخول العالم عصر العولمة والاتصالات والتقنيات من أوسع أبوابه، ومرور العالم بجائحة كورونا لسرعة انتشارها وتأثيراتها على كل جوانب الحياة، واتخاذ معظم دول العالم تجربة التعليم عن بعد، فقد ازدادت الحاجة إلى المعلم المدرب الذكي الواعي لدوره المواكب للتطور، ليلبي الحاجات المتغيرة للطالب والمجتمع معاً، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى إستراتيجيات جديدة تضمن استمرار مجاراة المعلم للعصر الذي يعيش فيه، وأهمها إستراتيجية " التعلم مدى الحياة للمعلم" والتي تجعل من المعلم مهنيًّا منتجًا للمعرفة ومطورًا باستمرار لممارساته المهنية؛ ما يغير بشكل جذري الرؤى التقليدية في التعليم والنظام المدرسي، ويقدم

عملية الوعي بأن التعليم والتدريب هي عملية مستمرة مدى الحياة، وتحتاج إلى التخلص من نموذج المدارس الصغيرة والكتاب المليء بالحشو واللغو إلى فضاءات المدارس الكبرى التي يحولها المعلم المتطور بمساعدة المنهاج الذكي والكتاب الموجه إلى عالم افتراضي تفاعلي عميق بكل مفرداته.

ومعه فقد أصبح التعليم أكثر مرونة وسهولة وفاعلية ومواءمة بين التعلم عن قرب وعن بعد وتقليديًّا وإلكترونيًّا، وفيه دور المعلم لا يتوقف على الأداء داخل الحصة الصفية بل هو دور مستمر لتوجيه الطلبة والإشراف على تعلمهم داخل الحصة الصفية وخارجها؛ لأنَّ المعلم مكوّن رئيس للتعلم عن بعد وعن قرب من خلال استحداث وسائل وطرائق جديدة في مساعدة الطلبة على التعلم والبحث واستحداث النشاطات الإثرائية التي تغني العقل.

إن تطبيق " التعلم مدى الحياة للمعلمين" يشكل تحدياً مطلوباً للمعلمين للارتقاء بالأساليب والطرائق التي يستخدمونها للتدريس، ويمنحهم دوراً مهمـــاً في المجتمع، وهو ما أثبتته تجربة التعليم عن بعد؛ ما يؤدي إلى تحقيق إعادة تشكيل مهنة التدريس برمتها، وإعادة الاعتبار للمعلم وللمدرسة الرقمية الشريكة والمزاوجة للمدرسة التقليدية، ليفتح بذلك مجالات مهنية جديدة تدعم جهد المعلمين والطلبة معا ليكونوا هم أنفسهم متعلمين مدى الحياة.

إن مبررات تبني هذا المفهوم تأتي من حقيقة أن المعلمين داخل صفوفهم يواجهون ضغوطاً كثيرة ومطالب متعددة

نتيجة تغير المجتمع ودخوله عصر العولمة محاولين في ذلك التعامل مع تلك المطالب بنجاح.

ولأن التربية قادرة على تغيير المجتمع نحو الأفضل، فالعالم الجديد الذي نود بناءه يحتاج إلى إنسان جديد، وليس هناك من طريق إلى ذلك إلا عن طريق التربية، ولا أحد يمتلك مقود التغيير وتحريكه إلا المعلم، فلا تغيير جذري ونوعي في مؤسسات الدولة إن لم تسبقها ثورة في التربية، وعلى الطلبة سلوك طريق التغيير والعمل على تعبيده، يسندهم في ذلك أنهم تتلمذوا على أيدي معلمين مدربين ومؤهلين ومحركين للتغيير بعيداً عن الدور التقليدي المسكون بالخرافات، فمعلم الغد قائد حقيقي في مدرسته يؤمن بقيمة حرية الفرد وحرية المجتمع، ويؤمن بتكامل قطاع التربية مع غيره لبناء الاقتصاد الذكي المستدام، وهو المبادر للتغيير بدلاً من قيادته لقوى الشد العكسي المجتمعية للتغيير دون وعي أو علم، وهو لا يتحمل مسؤوليته فلم يعد سابقاً لذلك الدور.

إن من أهم الوسائل التي تساعدنا على بناء إستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات هو الأخذ بشعار التربية المستدامة التي تجعل من الإنسان متعلماً طوال عمره، والتركيز على مهارات التعلم الذاتي التي تجعل من الإنسان قادراً على أن يعلم نفسه بنفسه مع أقل قدر من المساعدة سواء من المعلم أو من الآلات التعليمية مثل الهاتف المحمول الذكي والحاسوب، والآلات الإلكترونية الأخرى، ويرتبط بالتعلم الذاتي قضية التعليم عن بعد والتعليم المتمازج بوصفهما وسيلتا مواجهة

تزايد الطلب على التعلم، وبأقل جهد وكلفة ممكنين؛ ما يساعد على أن يتعلم كل فرد حسب طاقاته وبالسرعة التي تناسبه من أجل تنفيذ عملية التعليم بكفاءة وفعالية، ونهاية القول هنا إن التغيير الإيجابي قادم والغد أجمل للبشرية بإذن الله في كل المجالات رغم صور قاتمة هنا أو هناك

ولذلك فلايد من الأخذ بالآتي:؛

1- اعادة انتاج تعليم نوعي يقوم على المعرفة ويخدم التنافسية ويعزز الانتماء والروح الوطنية وينمي الاقتصاد المعرفي ويضمن التطور وبناء الدولة الحديثة من خلال مناهج تخدم التفكير وتحض عليه والتركيز على التدريب االتقني لرفد سوق العمل بخريجين مهرة يتقنون المهن المختلفةوالتي يحتاجها المجتمع لتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة لتخفيف من البطالة.

2- يؤكد الحزب على ان التعليم هو الاساس في بناء المجتمع ويجب على نجاح مسيرة التعليم بتوفير فرص التعليم لكل افراد المجتمع وخفض كلفة التعليم بشكل عام والعمل على ان تكون مخرجات التعليم موائمة لسوق العمل.

3- ويرى الحزب ضرورة العمل على الارتقاء بوضع المعلمين وهيئات التدريس في الجامعات وحقهم في تنظيم جمعيات او نقابات مهنية والارتقاء بمستويات المهنة عن

طريق اعادة التأهيل واعتماد التدريب المستمر والتخصصي وتحسين مستوياتهم الوظيفية واجورهم وربط الحوافز بالاداء.

قطاع الصحة

1. يرى الحزب ضرورة الارتقاء بالأوضاع الصحية العامة بتمكين المواطنين من الحصول على المعالجة والدواء والرعاية الصحية الاولية وتقديم تأمينات شاملة لكل المواطنين بحيث نصل الى مفهوم التأمين الصحي الشامل لكافة فئات المجتمع.

2. سن تشريعات واضحة للمساءلة الطبية بالتعاون مع النقابات المعنية بقطاع الصحة.

قطاع الرياضة :

1- يرى الحزب ضرورة تطوير الرياضة الاردنية ورفع تجهيزاتها بتوفير المنشآت الرياضية ودعم الاندية الرياضية وتطوير القيادات الرياضية.

2- تفعيل الدور الريادي للمدارس ودعمها بكافة الاشكال المادية واللوجستية لتكون الحاضنة الواعدة لكل الخامات الرياضية كي يتم رفد الأندية بهم.

مكافحة الفساد:

1. الفساد سلوك منحرف وآفة اجتماعية اقتصادية سياسية وادارية ومكافحتها تحتاج الى قوانين ناظمة وشفافة تغطي كل

جوانب النشاط التي يمكن ان يتسلل منها الفساد سواء كان مباشر على مختلف انواعه الاداري والمالي والاقتصادي او حتى الاجتماعي كالرشوة والمحسوبية والامتيازات واحتكار المصالح وغياب تكافؤ الفرص والعدل والمساواة وغيرها من كافة اشكال الفساد.

2. سيسعى الحزب الى اقتراح حزمة من التشريعات التي تغطي الذمة المالية وتتبني قاعدة الكسب غير المشروع" وتمنع استغلال الوظيفة وتضع رقابة على النشاطات الاقتصادية ذات الصلة بالعطاءات والمشاريع العامة وتفعيل اجهزة الرقابة والمحاسبة وانفاذ قراراتها بإعلان تقاريرها والتأكد منها بأساليب قضائية تجعل المحاكم هي المرجعية.

3. تعزيز ثقافة مكافحة الفساد في المناهج وادبيات السلوك العام وكل التشريعات والقوانين الناظمة للحياة الاقتصادية.

4. محاصرة كل البؤر التي توفر كل اشكال الافساد التي توفر بيئة خصبة للفساد واعادة النظر في جملة القوانين التي تعالج او تعاقب على قضايا الفساد واحداث المزيد منها لتغطية الجوانب التي لا يطالها تشريع حتى الان.

القضاء

ولما كان القضاء هو الاصل في حماية المجتمع والدولة ومؤسساتها واقامة العدل بين الناس فان القضاء العادل والمستقل كفيل بإصلاح كل جوانب الحياة ، ولذا فلا بد من اصلاح وتطوير القضاء وتسريع اجراءات التقاضي .

الاعلام :

1. للأعلام اهمية قصوى خاصه مع التطورات المذهلة في الاتصالات ووسائلها وهو أبرز ادوات التغيير التي فاقت تأثيراتها اي تأثيرات مهما عظمت.

2. ولما للأعلام من اهمية لذا يجب التأكيد على ضرورة بناء اعلام حر مستقل وطني يعنى و يتسم بالمهنية يعكس المجتمع وتوجهاته وامانيه ويخدم الدولة وليس الحكومات فقط ويسمح بالمشاركة الواسعة ويعزز الانتماء وقيم العمل والعدالة والوطنية .

3. كما ويؤكد الحزب على اعادة النظر في الوسائل والتقنيات الاعلامية التقليدية كالإذاعة والتلفزيون ووكالات الانباء لجهة تطوير تقنياتها وتحدياتها وتطوير رسائلها لتعكس المجتمع كله وطاقاته وامانيه .

والتأكيد على الاعلام القائم على الحقيقة والشفافية بعيدا عن اغتيال الشخصية والتضليل بحيث نعيد ثقة المواطن بالأعلام

الوطني ليصبح المرجع لاستقصاء المعلومة في حينها.

4. دعم الاعلام الوطني الاردني ليتماشى وسياسة الانفتاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي

والثقافي ويواكب التطورات الحديثة التي يشهدها العالم ويأخذ بعين الاعتبار روح العصر ويخدم

اهداف الدولة الاردنية ويعبر عن ضمير المواطن وهويته بكافة فئاته.

الثقافة:

1. تعزيز الثقافة التي تمكن المجتمع من الحفاظ على وحدته الوطنية وتعزيز مفهوم المواطنة والارتقاء بها والتخلص من السلوكيات الموروثة الضارة واحلال الثقافة المدنية التي تأخذ بالحواروتعزز الرأي والرأي الاخر تؤمن بالمشاركة.

2. تعزيز دور الثقافة في الحياة العامة الاردنية عن طريق تعزيز موازناتها وبناء المزيد من مؤسساتها العملية والجادة وإطلاق الحريات الثقافية وتنافسيتها وتمكن المبدعين ممن ساهم ابداعهم في شتى النشاطات الثقافية والفنون لمزيد من الاسهام في بناء الحركة الثقافية.

3. تعزيز الثقافة الوطنية الخالصة الخالية من اي شكل من اشكال التعصب من خلال مناهج تربوية واعلام ونشاطات هادفة.

4. بناء وإطلاق المزيد من المنابر الثقافية والمؤسسات الثقافية العامة والخاصة وزيادة دور الثقافة والنشر ودعم وسائلها بكافة الوسائل المتنوعة

5. تعزيز الثقافة كمفهوم علمي في الحياة العامة وجعلها في خدمة تغيير السلوك ايجابيا وأكثر اصالة وتجاوبا مع الحياة

الاردنية في تنوعاتها.. احياء التراث الثقافي على قاعدة التجديد والتوظيف لمعاينه النبيلة وليس لتكريس الانقسام.

6. تجديد الاغنية الاردنية وبنائها على اساس خدمة المجتمع المدني واعلان هويته المتفاعلة وبناء ثقافة مدنية تتصدى لسلوكيات العنف المجتمعي لتستبدل ثقافته بثقافة التسامح والتفاعل والاندماج.

البيئة

1. تعزيز مفهوم المحافظة على البيئة لدى كافة فئات المجتمع من اجل الحفاظ على مقدرات الوطن من ماء وهواء وتراب وتنوع حيوي.

2. والتصدي لكافة اشكال التلوث البيئي وتعزيز الادراك لدى الجميع بان هذه المقدرات والثروات ليست حكرا على الاجيال المعاصرة بل هي ايضا ثروة لأجيالنا القادمة.

3. وسيحث الحزب الجهات المعنية على ادخال مناهج وفصول خاصة بالبيئة في المدارس

والجامعات تعزز مفهوم البيئة وتعظم اجراءات الحفاظ عليها.

المسؤولية الاجتماعية :

تشجيع المؤسسات والشركات والبنوك في القطاعين العام والخاص للمشاركة بشكل فعال في المسؤولية المجتمعية

للمؤسسات والاسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة فيها.

الامن الوطني :

1. تعزيز الامن الوطني والحفاظ عليه من خلال تعزيز العملية الديمقراطية والوحدة الوطنية وتوفير كافة اشكال الدعم للأجهزة الامنية والجيش العربي ، وتوطيد الثقة المتبادلة بين الشعب وهذه الاجهزة بما يخدم الوطن والمواطن.

2. تحرير القرار السياسي من أي تدخلات خارجية لضمان الثقة ما بين المواطن والحكومات المتعاقبة.

3. توفير الرفاه والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمواطنين وتكريس ثقافة الحوار وحرية الاعتقاد وقيم العدالة في المجتمع الأردني.

في البعد الاقتصادي :

1. العمل على توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيز دورها بتوسيع مجالات الاستثمار وتوفير بيئة مناسبة يرى الحزب كذلك ان الاقتصاد الحر المنفتح يحمي المبادرة الاقتصادية ويشجعها.. ضمن ضوابط تشريعية وأخلاقية.

2. _ العمل على اصلاح اقتصادي شامل من خلال القوانين والانظمة لتكون قادرة على حماية الاقتصاد الوطني وجذب

الاستثمارات المحلية وتحفيز القائم منها وكذلك الاستثمارات الخارجية ضمن محددات تحمي الاستثمارات القطنية المشابهة وتحمي العمالة المحلية.

3. الاقتصاد الاردني له دور ومسؤولية اجتماعية في توازن اعادة توزيع عوائد التنمية التي لا بد ان تشمل كل الشرائح الاجتماعية ، والمحافظات بعدالة.

4. دعم كافة قطاعات الانتاج الزراعة والصناعة والسياحة ضمن خطط تنموية هادفة تشمل هذه القطاعات ولا تغفل اي منها، والتركيز على تقديم تسهيلات ضريبية وجمركية لمدخلات انتاج هذه القطاعات.

5. العمل على تأهيل القوى البشرية لدينا في مجال الايدي العاملة المدربة وفتح مجالات العمل لها في الخارج فتح الاسواق الخارجية لتسويق منتجاتنا وثرواتنا الطبيعية.

6. بناء خطط تنموية قصيرة ومتوسطة المدى للنهوض بالاقتصاد الوطني بهدف الاعتماد على الذات.

في البعد الاجتماعي

الشباب:

ان الشباب محور التغيير حيث يؤكد الحزب على دور الشباب وإطلاق طاقاته الابداعية في الحياة العامة وتمكينه من اخذ دوره في البناء الوطني من خلال مؤسسات فاعلة تضمن له المشاركة الواسعة. وحق الشباب في تأطير نفسه في جمعيات

واندية وهيئات شبابية ، والاخذ بمطالبهم والاستماع لهم واتاحة الفرصة امام الشباب للمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات.

ان المعضلة الحقيقية التي تواجه الشباب هي البطالة والفراغ لذلك يرى الحزب انه يجب الاستفادة من طاقات الشباب من خلال تدريبهم وتأهيلهم لدخول سوق العمل. وسيسعى الحزب لإيجاد مصادر تمويل للمشاريع الصغيرة لدعمهم ليصبحوا طاقة منتجة وفعالة في المجتمع .

المرأة:

حماية حقوق المرأة الواردة في قانون الاحوال الشخصية وتمكين المرأة الاردنية من اخذ مكانتها في المجتمع من خلال تشريعات واضحة وحديثة تحقق العدالة والمشاركة الحقيقية لها في المجالات

كافة وازالة اشكال التمييز والحد من العنف الاسري وضمان حقوقها في العمل والتقاعد ووصولها الى مواقع صنع القرار ورفع كل القيود التي تعطل عملها او تعكس صورة سلبية عنها.

كبار السن:

- حق كبار السن بالرعاية وتوفير أسباب الحياة الكريمة او الرعاية الاسرية الاجتماعية المناسبة وذلك من خلال دعمهم

الاسري او تخصيص مراكز اجتماعية مناسبة للبيئة الاجتماعية ومساعدتهم على الاندماج وتخصيص مداخيل لهذه الفئة على مستوى الافراد منهم.

• وسيسعى الحزب الى اعادة النظر بقانون التقاعد بما يخص الراتب التقاعدي بعد الوفاة ويدعوالحزب الجهات المختصة على تأسيس صندوق لضمان حياة كريمة للشيخوخة للذين ليس لهم راتب تقاعدي او معيل.

ذوو الاحتياجات الخاصة:

• حق ذوي الاحتياجات الخاصة بالتأهيل والدمج بالمجتمع عبر المشاركة الفاعلة في الحياة العامة والعمل على سن التشريعات التي تضمن لهم هذه الحقوق وسيقوم الحزب بدعم الاستراتيجيات الخاصة بهم.

الاطفال:

• حماية الطفولة ودعم المؤسسات التي ترعاها وتوفير بيئة خاصة للأطفال المحتاجين واحتضان من لم يتوفر لهم نسب او عائلة تحميهم بطريقة مؤسسية تبعدهم عن التشوهات التقليدية الاجتماعية وتعيد تأهيلهم لخدمة المجتمع والانخراط في تركيبته ووقف كل اشكال تشغيل الاطفال القاصرين والعمل عل محاربة ومعاقبة الاتجار بالأطفال.

• كذلك يؤكد الحزب على ضرورة اعفاء الحاجات الاساسية مثل الدواء والغذاء للأطفال من الضرائب.

ثوابت الحزب

1- إحترام منظومة القيم الدينية وأفكارها وتعاليمها والمحافظة عليها.

2- الأردن جزء من الوطن العربي، وأحد أقطار العالم الإسلامي، يقف مع أمته بكل طاقاته وإماكنياته.

3- نؤكد على إستقلال القرار السياسي الأردني ونرفض التبعية لأي جهة كانت.

4- الإنتماء للوطن : الحافز للعمل المخلص الجاد والدافع للتضحية.

5- الأمن الوطني الأردني بعناصره الثلاثة (الوطن والشعب والقيادة) حمايته والدفاع عنه والإلتزام بالمحافظة على إستقلال الوطن واجب وطني.

6- الدستور : الأردني واجبه الإلتزام وإحترام سيادة القانون.

7- مؤسسة العرش : الضمانة الأكيدة لسلامة المسيرة الوطنية، وتحقيق أمن الوطن و استقراره ، وصون الوحدة الوطنية، ونبذ العنف وعدم التمييز بين المواطنين.

8- اللغة العربية :هي اللغة الرسمية للدولة ولغة التعبيرعنها.

9- الإمتناع عن التدخل بشؤون الدول الأخرى ، وعن الإساءة لعلاقات المملكة بغيرها من الدول والإخلال بها، عدا النقد الموضوعي.

10- المحافظة على حيادية المؤسسات اتجاه الكافة في أداء مهامها.

11- الإمتناع عن التنظيم والإستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة وأجهزة الأمن، والدفاع المدني، والقضاء أو إقامة تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

12- الإلتزام بعدم الإرتباط التنظيمي أو المالي بأي جهة غير أردنية ،أو توجيه النشاط الحزبي بناءأ على أوامر أو توجيهات من أي دولة أو جهة خارجية.

13- عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى أو الإساءة إلى علاقات المملكة بها.

غايات الحزب

1- التأكيد على سيادة القانون والمساواة أمامه وتفعيل مبدأ دولة المؤسسات والقانون كما جاء في الدستور نصاً وروحاً.

2- التأكيد على الإلتزام بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية والمشاركة بها، ووقف ظاهرة الإستثناءات ترسيخاً لمبدأ العدالة وتفعيلاً لها، والتأكيد على ضرورة عدم تحصين القرارات الإدارية.

3- المطالبة بالمساءلة الجادة لأداء الموظف العام وسلوكه وايقاع العقوبة على من تسول له نفسه إستغلال منصبه وموقعه الوظيفي ومركزه الإجتماعي، والمطالبة بالعمل على (تفعيل) قانون الكسب غير المشروع، وأن يوضع موضع التنفيذ للتطبيق العملي لمبدأ (من أين لك هذا).

4- المطالبة بتفعيل اعتماد مبدأ الكفاءة والجدارة في إشغال الوظائف العامة كما نص عليه الدستور، وتوخي النزاهة والأمانه والكفاءة والإخلاص والقدرة في من يتولى المناصب القيادية والسياسية في أجهزة الدولة.

5- المطالبة بتبني منهج الشفافية في أعمال الحكومة ومصارحة الناس بممارسات السلطة الصحيحة والخاطئة وفق أسلوب يقوم على توجه حقيقي من الحكومة للتصالح مع الذات، ومع أبناء الوطن لبناء ثقة واقعية تقودنا جميعا إلى رغبة صادقة في الإصلاح والتغيير نحو الافضل.

6- المطالبة بإعادة النظر في التشريعات بمستوياتها المختلفة والمتعلقة بالمال العام من حيث تنظيمه والحفاظ عليه.

7- الدعوة إلى تشجيع الإستثمار وتكثيف الرقابة على تشريعاته للحد من إستغلال نفوذ أصحاب القرار من العملية الإستثمارية،وذلك بإستغلال المستثمرين ومشاركتهم لمنع إعاقة جذب الإستثمار الخارجي.

8- المطالبة بإقرار قانون ضريبي يقوم على التصاعدية ويشمل أرباح الشركات والأفراد في جميع المجالات.

9- المطالبة بحماية أموال الضمان الإجتماعي ومكتسبات المشتركين في الضمان في ضوء معادلة جديدة متوازنة يقررها قانون جديد.

10- المطالبة بإعادة النظر في إعداد الموازنة العامة للدولة وأبواب نفقاتها و العمل على ضبط الإنفاق وترشيد الإستهلاك والحد من هدر الأموال العامة في أبواب قد تؤدي إلى خسائر كبيرة ذات كلف عالية.

11- الدعوة إلى إعادة النظر بحجم جهاز الإدارة العامة للدولة، والتخلص من بعض الهيئات والمؤسسات المستقلة التي لا مبرر لها ولا جدوى من وجودها مما يخفف على موازنة الدولة ويزيل بعض العوائق البيروقراطية أمام المواطن.

12- الدعوة إلى إخضاع جميع المساعدات والمنح الخارجية المعلنة وغير المعلنة لرقابة مالية وإدارية شفافة وتحديد آلية صرفها وتوثيقها.

13- التوجه إلى اللامركزية الإدارية المسؤولة وفق خطة مدروسة تتناسب مع إمكانيات كل محافظة وقدرتها على توفير مواردها الذاتية وفق تشريع يعمق اللامركزية ويصونها.

14- الدعوة الى دعم القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) درع الوطن وحامي حماه وسياجه الذي يحصن

الأرض ويحميها ويحمي المواطن، وهو أداة الردع أمام أي طامح أو طامع بالوطن الغالي ... ويجب أن يولى الإهتمام والعناية بالتدريب والتسليح المتقدم وإعطاءه الأولوية في الموازنة لتحقيق جاهزية على أعلى مستوى شاملاً مستوى معيشة منتسبيه، وإيجاد الرقابة المالية والإدارية للحد من التجاوزات مع وضع سقف زمني لقادته.

15- الأجهزة الأمنية هي العين الساهرة على حماية أمن الوطن وإستقرار وأمن المواطن وسلامته، لذلك يجب إيلاؤها العناية اللازمة للإرتقاء بمستواها والعاملين فيها، آخذين بعين الإعتبار المحاسبة والرقابة القانونية لوقف أي تجاوزات إدارية ومالية وأمنية مع وضع سقف زمني لقادتها.

16- الدعوة إلى مبدأ تداول السلطة على أساس السياسات والبرامج التي تناسب كل ظرف من الظروف، ولكل مرحلة لها سياساتها وبرامجها ولها سياسيوها.

17- الدعوة للمحافظة على المسيرة الديمقراطية والإلتزام بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم ودعمها وتعزيزها بمزيد من الحرية المسؤولة، وحشد المشاركة الفعالة لإيجاد مجلس أمة قوي وفعال يؤدي دوره بنزاهة وشفافية، وأن يكون الإنتخاب على أساس البرامج التي يقدمها الحزب معتمدين قانون إنتخابات ديمقراطي، بحيث يفضي إلى تنمية سياسية حقيقية ومجلس نيابي قادرعلى تحمل

المسؤولية الوطنية، ومراعياً للخصوصية الأردنية من النواحي الجغرافية وتنظيم المواطنة وتحديد الهيئة الناخبة.

18- الدعوة إلى مواجهة الفقر والبطالة بالإجراءات العملية والسياسية التي تؤدي إلى تقليصها ضمن جدول زمني.

19- الدعوة إلى إيلاء عناية فائقة لقطاع الشباب ، وسيكون له دور فاعل وريادي في التنظيم الحزبي إضافة إلى الإهتمام بقضاياهم الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ليبرز دورهم في المساهمة في بناء الوطن.

20- الدعوة الى بذل المزيد من الإهتمام بالقطاع النسائي ليكون لهن دور فاعل في الحزب ، وتبني توجهاتن وأهدافهن ليقمن في بناء المجتمع يداً بيد مع إخوانهن الرجال أعضاء الحزب.

21- إيجاد المعادلة المتوازنة لتحقيق مصلحة الأردن والوطن والمواطن من خلال سياساته مع المحيط العربي والخارجي، و يعتبر الحزب أن الأردن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وسيسعى جاهداً لتوثيق عرى الأخوة العربية بمفهومها الواسع على إمتداد الوطن العربي.

22- الإيمان بأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية والسعي بكل السبل والوسائل المتاحة لإعادة الحقوق المغتصبة لإصحابها ومقاومة التوطين والوطن البديل.

23- الدعوة الى تحقيق العدالة ما بين جميع أطياف المجتمع، العدل أساس الحكم وهذا يعني إعادة النظر بالرواتب

والأمتيازات لكل موظفي الدولة من عسكريين ومدنيين عاملين ومتقاعدين، ووقف كل أشكال التمييز بين أبناء الوطن بالحصول على فرصة العمل والتعليم والعلاج، ووقف كل أشكال التعيين بالعقود والمكافأت وسياسات التمييز الأقليمي سواءاً في القطاع العام أوالقطاع الخاص.

24- إعادة النظر بنهج الخصخصة وإختلاط الإمارة (الوظيفة العامة) بالتجارة، وإعادة بناء الدولة الأردنية على أساس القطاع العام الإقتصادي والعدالة الإجتماعية ، وإسترداد أراضي الدولة وأمولها المنهوبة.

25- المطالبة بوقف كل أشكال الفساد المالي والإداري، وتقديم رموز الفساد للقضاء وإعادة الأموال التي سلبت بكل الطرق، ومحاسبة من وقف على بيع موارد الدولة وتعرية تلك الأسماء ووقف سياسة التوريث التي أسست لكل أشكال الفساد وأحدثت خللاً في المجتمع الأردني.

26- إعادة النظر في السياسة الإعلامية وإيجاد إعلام وطني حر متطور يخدم متطلبات الوطن والمواطن بشفافية ونزاهة بعيداً عن الرقابة والتعتيم.

27- الإهتمام بالقطاع الزراعي من حيث الحفاظ على الأراضي من الزحف العمراني وتفعيل مشاريع الحصاد المائي، ووقف الإستغلال الجائر للمياه الجوفية ودعم المزارعين.

28- الدعوة إلى رفع مستوى الصناعة والصناعيين ووضع القوانين والخطط الفاعلة والداعمة لحمايتها ووضع الخطط التسويقية وإيجاد الأسواق، وجذب الصناعات النادرة في المنطقة.

29- التأكيد على الإستقلال التام للقضاء ونزاهته والتخلص من البيروقراطية وسرعة البت بالقضايا.

30- الدعوة إلى الإهتمام بالجامعات والتركيز على التوجيه الوطني وربط التعليم الجامعي بحاجات السوق المحلي وتشجيع الحوار البناء وثقافة الديمقراطية (كمجالس الطلبة) ونبذ كافة أشكال العنف الجامعي والتدخل الأمني بشؤون الجامعات.

31- نتبنى قضايا المغتربين الأردنيين، والمطالبة بتفعيل دورهم في الحياة الإقتصادية والسياسية.

32- المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية بكل مكوناتها في المملكة سواء مباشرة أوغير مباشرة.